واقع اهتمامات الأنثروبولوجيا التطبيقية في الدراسات العربية

د. خالد خوافي - جامعة الوادي- الجزائر

الملخص :

تهتم الأنثروبولوجيا التطبيقية، بتطبيق المعارف، والمناهج، والمقاربات النظرية الأنثروبولوجية بهدف التصدي للمشكلات والقضايا المجتمعية ومعالجتها .

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية الأنثروبولوجي العربي في تنمية مجتمعه وضرورة وجوده في كل القطاعات لأن معارفه وخبراته تمس كل المجالات المجتمعية (الخدمة الاجتماعية، القطاع الثقافي، الصحة، التخطيط لمشاريع عمرانية تحترم طبيعة المجتمعات، وضع قوانين تتماشى مع النظم والثقافة السائدة في المجتمع ... إلخ)، مع عرض بعض النماذج الدراسية العربية التي تمس في صلب الموضوع.

Abstract :

Applied anthropology is interested to apply its knowledge, its methods and theoretical anthropology to solve social problems.

This study aims to highlight the importance of Arab anthropology in the development of society and the need for its presence in all areas of knowledge and expertise that affect society. The main areas that could benefit from applied anthropological studies are the cultural sector, community service, health and planning of development projects that respect the nature of society, social laws in accordance with the culture and system proposal of the community. The study quoted some Arab anthropological study in applied vision.

مقدمة:

تُعنى الأنثروبولوجيا التطبيقية، كما هو واضح من اسمها، بتطبيق المعارف، والمناهج، والمقاربات النظرية الأنثروبولوجية بهدف التصدي للمشكلات والقضايا المجتمعية ومعالجتها. يمتلك الأنثروبولوجيون الآليات التي بوساطتها يستطيعون من وضع خبراتهم ومعارفهم النظرية والعملية تحت تصرف المحتاجين إليها في جملة من السياقات والمجالات. والهدف من توظيف هذه المعارف والخبرات، هو الإستعانة بها في رسم السياسات، وإتخاذ القرارات، وتحديد الأولويات، واقتراح المبادرات التي من شأنها التخفيف من وطأة- وربما النجاح في معالجة- بعض المشكلات الاجتماعية، والاقتصادية، والصحية، والتكنولوجية الضاغطة التي تواجه المجتمعات البشرية المعاصرة. وفي ضوء إلتزامهم بحماية خاصية التنوع في أنماط الحياة البشرية وضمان بقائها، يضطلع علماء الأنثروبولوجيا التطبيقية بدورٍ محوري في مجال تطوير البرامج والمشاريع التي من شأنها التأثير في حياة الأفراد والمجتمعات البشرية.

يورد جون فان ويلجن (John Van Willigen)[1] قائمةً طويلةً ومفتوحة، حسبما يؤكد، بالمجالات التي بمقدور الأنثروبولوجيين العمل فيها، وتشمل التنمية، والزراعة، والبيئة، والصحة، والطب، والتغذية، وسياسات التوطين السكاني، والتعليم، والشيخوخة.

I. نشأة وتطور الأنثروبولوجيا التطبيقية:

تمثل بداية علم الأنثروبولوجيا التطبيقية نقطة بداية علم الأنثروبولوجيا ذاته. وقد بينَت جهود بعض الأنثروبولوجيين الذين أهتموا بدراسة تاريخ حقلهم المعرفي رجوع بدايات تأسيس الأنثروبولوجيا التطبيقية الى بواكير العصر الكلاسيكي. فقد جمع المؤرخ اليوناني، هيرودتس (Herodotus) (485-325 ق.م) المعلومات والبيانات عن الشعوب المجاورة في منطقة حوض البحر المتوسط لصالح حكومته بغية مساعدتها في وضع السياسة الخارجية لليونان (فان ويلجن 2002).[2]

وفي ظل سياسة الهيمنة ومفاهيم التوسع الجغرافي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أدركت الدول الغربية أهمية الإفادة من الدراسات الأنثروبولوجية عن الشعوب

والمجتمعات البعيدة الأخرى لتمكينها من إحكام سيطرتها وضمان تطبيق استراتيجيات الهيمنة والاستغلال الاقتصادي المناسبة لها. ويُعد الأب جوزيف لافيتو (Joseph Lafitau) من طلائع الباحثين التطبيقيين البارزين في أمريكا الشمالية الذي سافر الى منطقة فرنسا الجديدة (New France) في 1711 للعمل مبشراً في أوساط هنود الإيروكوا[3] وقد تمكن لافيتو، بفضل إقامته الطويلة هناك وتعرفه الى ثقافة السكان المحليين وعاداتهم، من جمع خبراته وتجاربه ووضعها في واحدٍ من أهم المؤلفات الاثنوغرافية، هو (تقاليد الهنود الأمريكيين مقارنةً بتقاليد الشعوب في الأزمان القديمة، 1724). وبالمثل، أثر الباحثون والعاملون في الحقول المعرفية الأخرى في طبيعة الحقل المعرفي الناشئ، ونعني بذلك الأنثروبولوجي، ومساراته المستقبلية.

وشهد النصف الأول من القرن التاسع عشر تنامياً مفرطاً في دراسات الأنثروبولوجيا التطبيقية وبرامجها في المستويين الحكومي والصناعي. ففي عام 1807 اتخذت شركة الهند الشرقية قراراً بتعيين فرانسس بوخنان (Francis Buchanan) وتكليفه بمهمة دراسة الشعب البنغالي في الهند بعد أن أدت ممارسات الشركة التعسفية وتحكمها بمقدرات السكان الى كارثة كبرى دفعت البرلمان البريطاني ذاته الى التدخل وسنَ قانون يخوّله وضع اليد على الأراضي التابعة للشركة في تلك المنطقة. وعبر الأطلسي، كلف الكونغرس الأمريكي هنري ر. شولكرافت، (Henry R. Schoolcraft)، أحد مؤسسي الجمعية العرقية الأمريكية بجمع دراساته عن القبائل الأمريكية المحلية ونشرها. وقد لعبت مجلداته الستة الموسومة (معلومات عن تاريخ القبائل الهندية في الولايات المتحدة الأمريكية وظروف معيشتها وتقاليدها)، الذي نشره تباعاً بين عامي 1851 و 1857، دوراً بارزاً في توجيه السياسة التي تنتهجها الحكومة الأمريكية حيال السكان المحليين في المناطق التي جمع شولكرافت المعلومات عنها.

وشهد مطلع القرن العشرين إندفاع الفروع المعرفية المختلفة المنضوية تحت راية علم الأنثروبولوجيا التطبيقية نحو التوحد والإلتحام. إذ شرع العاملون في فروع علم الأنثروبولوجيا كافة في وضع الخطط والبرامج المؤسساتية الكفيلة بمنحه المكانة والشرعية اللازمتين من

قبيل إفتتاح الأقسام العلمية في الجامعات، والمباشرة بتطبيق برامج منح الشهادات العليا، وتأسيس الهيئات المهنية، وإعداد البرامج التدريبية. وفي مبادرة منهم لدعم هذه الجهود، بادر الباحثون والمختصون الأنثروبولوجيون في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمكسيك إلى إجراء الدراسات والمسوحات الاثنوغرافية الميدانية في المستويين الوطني والإقليمي فضلاً عن تأليفهم لعددٍ من الدراسات الإثنوغرافية القّيمة التي أعتنت بدراسة الثقافات السائدة في مناطق بعينها. وعلى الرغم من إشراف الحكومة الأمريكية المباشر ورعايتها لغالبية الدراسات الإثنوغرافية، شهدت هذه المرحلة كذلك حصول بعض البرامج والمشاريع الإثنوغرافية على تمويلٍ خاصٍ من مثل الدراسة التي أعدتها الجمعية الأنثروبولوجية النسوية الأمريكية في واشنطن عن أوضاع سكن الفقراء وظروفهم المعيشية في مناطق العاصمة الأمريكية في 1896.[4]

وكان الغرض من المناهج الدراسية التي أُعتمدت في قسم الأنثروبولوجيا لدى افتتاحه في جامعة أكسفورد في ثمانينيات القرن التاسع عشر هو تدريب الكوادر الإدارية وتأهيلها للعمل في الدوائر الاستعمارية المختلفة. ومما تجدر الإشارة له دخول مفردة الأنثروبولوجيا التطبيقية حيز التداول لأول مرة في هذه المرحلة عن طريق تدوينها في كراس أحد البرامج التعليمية الذي نفذته الجامعة.[5]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، شهد العام 1901 تأسيس (معهد الدراسات الإثنولوجية) في الفلبين الذي أتُخذ متحفاً في بادئ الأمر، ليتحول بعد ذلك الى أحد الأقسام الاثنولوجية التابعة لهيأة العلوم في 1906. وفي 1899، أصبح فرانز بواس (Franz Boas)، مؤسس الأنثروبولوجيا الأمريكية، أول استاذ لمادة الأنثروبولوجيا في جامعة كولومبيا. وقد أسهمت دراسة بواس (1907) عن الأطفال الأوروبيين المهاجرين التي كُتبت برعاية دائرة الهجرة الأمريكية وبتمويل منها في تغيير الآراء والمفاهيم الوراثية والعرقية الشائعة عن تأثيرات الهجرة في الأمريكيين من خلال دراسته عوامل العرق والثقافة واللغة كلُ على حدة. وقد أضحت هذه الدراسة في ما بعد الأساس الذي أستندت إليه النسبية

الثقافية، وتمكن بواس بفضلها من التأثير في العديد من طلابه المعروفين أمثال الفرد كروبر ورالف لنتون ومارغريت ميد وروث فلتون بندكت.

وفي 1909 كلفت الحكومة السودانية سي. ج. سيلغمان (C. G. Seligman) بإعداد دراسة ميدانية اثنوغرافية عن المجتمعات المحلية المقيمة في المنطقة، وبفضل عمله استاذاً للأنثروبولوجيا، عمل سيلغمان في دعم جهود زملائه الآخرين والترويج لكتاباتهم أمثال سير ادوارد ايفانز-برتشارد (Evans-Pritchard .E. E) الذي كتب إحدى أفضل الدراسات الأثنوغرافية المعروفة في زمانه، وضمنها في ثلاثيته الشهيرة (قبائل النوير، وديانة النوير، وعلاقات القرابة والزواج عند النوير) (1940).[6]

وجاء إندلاع الحرب العالمية الأولى ليلقي بظلاله على الدراسات الإثنوغرافية التي تأثرت سلباً جراء انهماك الدول المتحاربة في العمليات العسكرية، وسقوط المجتمعات البشرية في مستنقع الحرب وأهوالها. وقد أسفرت جهود راد-كليف-براون ودراساته في تأسيس إطار نظري وظيفي أسهم في تجدد الاهتمام بالأنثروبولوجيا التطبيقية ودفع الحكومة الى دعم هذا النوع من الأبحاث.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت ظاهرة الكساد العظيم أو ما يُعرف بالأزمة الاقتصادية في ثلاثينيات القرن العشرين فرصة مناسبة لعلم الأنثروبولوجيا لتأكيد دوره بصفته إحدى الأدوات الفاعلة في التصدي للمشكلات المجتمعية الخانقة وإيجاد الحلول لها. وفي أعقاب تنفيذ مشروع البرنامج الجديد الذي أقترحه الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت (1882-1945)[7] ، ازداد الطلب على علماء الاجتماع الممارسين- ولاسيما من يتمتعون بخبرة أنثروبولوجية كبيرة في مجال إستملاك الأراضي، والهجرة، والتغذية، والتعليم، والتنمية الاقتصادية والسكانية في المناطق الريفية وتلك التي يقطنها سكان امريكا الأصليين- الهنود- لأهميتهم ودورهم في توفير المعلومات الضرورية في مجال رسم السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية. وتزامن ذلك مع تأسيس العديد من مؤسسات الأبحاث التطبيقية التي تقف على رأسها وحدة الأنثروبولوجيا التطبيقية التابعة لمكتب إدارة شؤون الهنود (BIA) التي أسسها جون كولير (Collier John) في ثلاثينيات القرن العشرين. وفي ظل

إدارته، تمكنت الوحدة من إصدار العديد من التقارير التي سلطت الضوء على أنماط الإستيطان، وأثرت في السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والتعليم.

ففي 1941، أعلنت الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية دعمها الكامل لقرار مشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الثانية، وحرص أعضاؤها على مساعدة الحكومة في جهودها الحربية. وطبقاً لما أورده فان ويلجن، فقد قدَرت مارغريت ميد (1977) "نسبة الأنثروبولوجيين الأمريكيين الذين عملوا مع الحكومة الامريكية لدعم المجهود الحربي في أربعينيات القرن العشرين بأكثر من95%. كما شجعت الحرب العديد من الأنثروبولوجيين على الإنخراط في مجال العمل الحكومي الفيدرالي، ولاسيما في "هيأة إعادة التوطين الحربية"، التي أشرفت على إدارة معسكرات الإحتجاز اليابانية- الأمريكية، والتي عملوا فيها كحلقات وصل بين الجانبين. وكما اتجهت بريطانيا العظمى صوب جامعتيَ كامبردج وأكسفورد للإستعانة بخبرات الأنثروبولوجيين في تدريب العاملين في المستعمرات البريطانية، اتجهت الولايات المتحدة، في أثناء الحرب العالمية الثانية، صوب جامعاتها لتأسيس معاهد ومؤسسات قادرة على تدريب الكوادر الحكومية والعسكرية وتعريفهم بأساليب معاملة اليابانيين والألمان في المناطق التي استولى عليها الامريكيون. وفي استجابة منهم للتطورات المتسارعة التي يشهدها حقل الأنثروبولوجيا التطبيقية، أسست مارغريت ميد وروث بندكت وآخرون جمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية(SFAA) في 1941، وهي جمعية مهنية مختصة تعمل جنباً الى جنب الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية (AAA) التي لم تكن تملك في ذلك الوقت قسماً تطبيقياً خاصاً بها. وفي الوقت نفسه تقريباً، باشر المعهد السمثسوني للانثروبولوجيا الاجتماعية، الذي تأسس في 1943، بتنفيذ عددٍ من المشاريع البحثية التي وظفت جملة من المناهج والمقاربات الأنثروبولوجية. وأشرف على هذه المشاريع جورج فوستر(George Foster)، الذي أسهم في ما بعد في تأسيس فرع الأنثروبولوجيا الطبية التطبيقية.[8]

II. أدوار ومواقع علماء الأنثروبولوجيا التطبيقية:

يؤدي علماء الأنثروبولوجيا التطبيقية عدداً كبيراً من الأدوار حالياً وتتوفر أمامهم العديد من مجالات التطبيق الواعدة التي بإمكانهم الاختيار في ما بينها. فبإمكان العاملين في حقل الأنثروبولوجيا بعامة، والتطبيقية بخاصة وتتمثل فيما يلي:

- إعداد البحوث والدراسات ذات الصلة بالتنمية ورسم السياسات في المستويات المحلية والولاياتية والفيدرالية.
- المشاركة في تقييم المشاريع أو مراقبة سير العمل فيها فضلاً عن تحديد آليات تحسين نوعية العمل عوضاً عن الاكتفاء بتطوير نماذج جديدة وتقديمها.
- تنفيذ مبادرات الدعم والتدخل "المبنية ثقافياً والمتأثرة بالنظرية". فعلى سبيل المثال لا الحصر، بإمكان الأنثروبولوجيين التعاون مع السلطات الصحية في حملاتها الرامية الى متابعة المرضى الذكور من أصول اسبانية الذين يحملون فيروس نقص المناعة المكتسبة- الأيدز، والذين يرفضون استعمال الواقي الذكري والمقيمين في المناطق الحضرية.
- الإنخراط في مبادرات الفعل الإيجابية وحملات الدفاع عن الحقوق العامة، والمساعي الرامية الى الكشف عن مناحي الخلل المجتمعية، والحرص على تصدر حملات الانتقاد المناهضة للتوزيع غير العادل للسلطة والموارد الاقتصادية في المستويين المحلي والدولي عبر مساعدة الجماعات والأقليات التي لا تحظى بتمثيل كافٍ في إزالة العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تمتعها بالعدالة الأجتماعية والمساواة.
- إعداد أبحاث الفعل التشاركية (PAR) [9] التي تستلزم إقامة علاقات طويلة الأمد وتشاركية مع المجتمعات المحلية بغية تنفيذ البرامج المجدية اجتماعياً، وتمكين السكان وتعميق احساسهم بالقدرة على تحديد مصيرهم الذاتي.

وقد تتاح لعلماء الأنثروبولوجيا التطبيقية فرصة الاختيار بين أداء دور واحدٍ فحسب، أو الجمع بين عدّة أدوار في مجالات تطبيقية محددة. وتندرج هذه الأدوار جميعها ضمن

تقسيمات عامة خمسة هي (باحث في السياسة أو محلل أبحاث؛ مقيم تأثير أو مقيم احتياجات؛ وسيط ثقافي؛ متخصص في المشاركة العامة؛ مسؤول إداري أو مدير). ومن الجدير بالملاحظة أن العنوان الوظيفي العام (عالم الأنثروبولوجي) لا يستعمل عند الحديث عن هذه الأدوار بالنظر الى توافر غالبيتها أمام أنواع أخرى من العاملين في حقول العلوم الاجتماعية.

III. الإشكاليات الأخلاقية في العمل التطبيقي:

لا تُعد الأخلاق-بمعنى الإقرار بالواجب والإلتزام الأخلاقيين في موقفٍ أو مجالٍ معينٍ- مهمة في حقل الأنثروبولوجيا التطبيقية فحسب، بل أنها تشغل موقعاً محورياً فيها. إذ أن سمعة هذا الحقل المعرفي ذاته تستند إستناداً مباشراً الى الإلتزام بسياسة أخلاقية صارمة. وثمة تحديات عدة تقف بوجه الإلتزامات الأخلاقية في الأنثروبولوجيا التطبيقية منها ضرورة تمكن الممارس التطبيقي من التوصل الى توازن دقيق يضمن له تحقيق مصالح الجهات/الزبائن الذين كلفوه بالعمل ومصالح المجتمعات المحلية موضوع الدراسة.

وقد برز الاهتمام بالسلوك الأخلاقي مرةً أخرى في أحد المشاريع المُنفذة في تايلند. في ذلك الوقت، كانت المتاجرة بالأفيون إحدى المشكلات العالمية، وكانت القبائل المقيمة في مناطق التلال في الجزء الشمالي من البلاد مصدراً رئيساً لزراعة المواد المخدرة وإنتاجها.10 ودرس علماء الاجتماع هذه القبائل بذريعة التأثير في السياسة المعنية بالتعامل مع هذه التجارة، وتزامن ذلك مع تفاقم حدة العمليات الحربية في فيتنام. وكانت الوكالات التي تتبع في عملها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أمثال وكالة المشاريع البحثية المتقدمة (ARPA) التابعة لوزارة الدفاع، من الداعمين الرئيسين لهذا المشروع البحثي. ولعنايتها بالحفاظ على الوضع القائم، أدركت الحكومة الأمريكية أهمية البيانات الثقافية الوصفية في ضمان بقاء الحكومة المحلية في بلد يلعب قربه الجغرافي من مناطق انتشار المد الشيوعي دوراً في زيادة أحتمالات عدم استقراره. وقد كشف أحد التحقيقات اللاحقة معرفة بعض الأنثروبولوجيين المشتركين في المشروع بغاية الحكومة الأمريكية من استعمال هذه البيانات.

وقد أسهم هذا الحدث، وغيره من الأحداث التي وقعت على خلفية الصراع في فيتنام، في إحتدام النقاش بشأن المسؤوليات الأخلاقية للأنثروبولوجيين التطبيقيين، وشيوع حالة من الإضطراب والتشكيك في داخل الحقل المعرفي ذاته.

وتتمثل إحدى المشكلات الملازمة للإشكاليات الأخلاقية في الأنثروبولوجيا التطبيقية في كيفية التعامل مع الخصوصية.

ويُعد عامل رقابة المعلومة من الجوانب الأساسية الملازمة للموافقة الصريحة، وهو الأساس الذي تنبني عليه العديد من القضايا والإشكاليات الأخلاقية التي قد تُثار في ما يتصل باستعمال الأبحاث التطبيقية، ولاسيما الأنشطة الحقلية منها.

IV. بعض الدراسات العربية في المجالات التطبيقية الأنثروبولوجية:

بدأت الدراسات الأنثروبولوجية العربية تنشط وخاصة التطبيقية منها في بداية فترة الستينيات، وفيما يلي سوف نعرض البعض منها وهي كالآتي:

دراسات أحمد أبو زيد الأنثروبولوجية التطبيقية: مارس أبوزيد العمل الميداني مع مؤسسات مصرية وأجنبية (جامعة الإسكندرية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، الجامعة الأمريكية في القاهرة، مؤسسة كونراد...). وفي العام 1958 تولى الإشراف على بحث عن الثأر في إحدى قرى الصعيد المصرية، بتكليف من المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ثم عن جماعات البدو الرحّل في الصحراء الغربية بمصر والصحراء السورية صيف العام 1959 بتكليف من مكتب العمل الدولي.

وخارج مصر، تولى أبوزيد القيام بدراسات ميدانية ذات أهداف محددة، ابتغت التعرف على إمكانات التنمية وتقييم مشروعاتها، وشملت المناطق الصحراوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العام 1961، وأخرى لعدد من القبائل في شرق وغرب أفريقيا وجنوب السودان في العام 1962. وفي إطار هذا الهدف التنموي، قدم بحوثا ميدانية محلية، حول اتجاهات المصريين نحو العمل اليدوي، والمناطق المتخلفة بالإسكندرية، والتخطيط الإقليمي لمحافظة أسوان، وتنمية الساحل الشمالي الغربي.

أولى اهتمامه بدراسة المجتمعات الأكبر حجمًا والأكثر تعقيدًا، في إطار الحرص على استيضاح علاقتها المتبادلة مع المجتمع العام، وهو ما يتضح في دراسته للمجتمعات الصحراوية.

ومع اتساع اهتمامات الأنثروبولوجيا، وتزايد الحاجة إلى مقاربة مجتمعات محلية تمثل الأنماط المجتمعية الرئيسية في المجتمع، لجأ أبوزيد إلى تعديل مشروع الباحث الفرد، الذي يقوم وحده بدراسة مجتمع محلي صغير الحجم دراسة مركزة لمدة طويلة من الزمن، وتم ذلك لأول مرة أثناء دراسته الميدانية في الصحراء الغربية بين عامي 1965 و1966، وتطور بعد ذلك في بحث شمال سيناء، حيث بلغ فريق العمل 23 باحثًا، فيما تعلق الأمر لديه بأن تعدد الباحثين الميدانيين لا يؤدي إلى أي خلل في الدراسة الأنثروبولوجية، مادام أنهم يتولون جمع المعلومات من خلال دليل عملي محدد.

ولأن المشكلة الرئيسية التي تواجه الباحث الميداني، تتمثل في التغلب على الحواجز التي تحول بينه وبين فهم القيم والمعاني المحلية، والتي قد تختلف اختلافا جذريا عما يحمله الباحث من قيم ومعان، دأب أبوزيد على تنبيه الباحثين إلى خطورة فرضهم لقيمهم الخاصة، وضرورة امتلاكهم بصيرة الاحترام العميق لثقافة مبحوثيهم.

وفي مجال تطوير أدوات الجمع الميداني، أبدع أبوزيد في تقنين أدلة العمل الميداني، كمرشد للباحثين في جمع البيانات، مع إعطائهم الحرية في عدم التقيّد الحرفي بما ورد في الدليل أو ترتيبه، أثناء حوارهم الحي مع المبحوث.

في مجال أخلاقيات البحث: أسهم أبوزيد في إثارة وعي الباحثين بأهمية وخطورة بعض الظواهر والأنماط السلوكية، المرتبطة بأخلاقيات ممارسة البحث الميداني، وفهم الظروف التي صاحبت ظهور وانتشار الأنماط والممارسات السالبة منها، وأوصى في هذا الإطار بصياغة قواعد أخلاقية، تتلاءم مع المجتمع العربي، بما يتفق مع تقاليده وقيمه، والحق في الاحتفاظ بخصوصية الحياة الشخصية.

ولم يغفل، في هذا الصدد، تمسك الباحث بالقواعد المنهجية، والتدريب على مهارات التحقيق والاستقصاء والحوار مع المبحوث، مؤكدا ضرورة الإنصات له، والتخلي عن التعالي الزائف، والإحجام عن التأويل المتعجل، والحرص على الإحاطة الشاملة بجوانب

السياق الاجتماعي العام، وأخذه في الاعتبار طيلة الوقت أثناء جمعه للمعلومات الإثنوغرافية الجزئية والتفصيلية، بالإضافة إلى ضرورة احترامه لثقافة وقيم المجتمع محل الدراسة، وإقامة علاقات طيبة مع أعضاء هذا المجتمع، والالتزام بسرية معلومات خاصة بالمبحوث ليست للنشر.

وبالنسبة لمسئوليات المشرف، فقد أكد على منع المادة الإثنوغرافية التي يتم الحصول عليها ميدانيا عن أي منطقة محلية، من أن تتداولها مؤسسات بحثية أجنبية.

أ- **دراسات عن البداوة في الوطن العربي:** الدراسة في عدّة صحاري عربية، من 1954-1962 يقول فاروق أحمد مصطفى ملخصا حيث تغطي الصحاري والمناطق القاحلة حوالي ثلث الأرض، ويضع أحمد أبوزيد مبادئ أساسية للتمييز بين مختلف أنماط الحياة الرعوية في الصحراء وهي:

- أن الرحلة والتجوال الدائمين اللذين يقوم بهما البدو ليسا تحركات عشوائية وإنما حركات دائرية وهي حركات منظمة تفرض نوعًا من حقوق الرعي.
- إن كل التقسيمات والتصنيفات عبارة عن تميزات تقسيمية وتقريبية إلى حد كبير مثل البدو الحقيقيين وأنصاف البدو والصغار.
- وجود علاقات تكافل قوية بين جماعات البدو الرحل وأنصاف الرحل من ناحية الجماعات القبلية المستقرة في الصحراء والتي لا تزال تحتفظ بتنظيمها القبلي التقليدي رغم استقرارها وتحولها إلى الزراعة، ورغم احتفاظها ببعض الماشية التي يسند أمر الاهتمام بها إلى رعاة مأجورين مثل الجماعات القبلية على الأطراف الشرقية والغربية لدلتا النيل، أو على طول الساحل الشمالي الغربي.
- دور الماشية في حياة البدو: حيث إن الماشية بأنواعها تحظى بقيمة اجتماعية عالية باعتبارها مقياسًا ومحكًا للمكانة الاجتماعية التي يحتلها الفرد والجماعة القبلية وليس فقط لقيمة الماشية الاقتصادية.

وفي دراسته لشمال سيناء سنة 1991: استغرقت عاما كاملا ويوضح أحمد أبوزيد أن المجتمع الصحراوي في حد ذاته يختلف من مجتمع إلى آخر.

الصيد أول الأنشطة الاقتصادية: ويشير أحمد أبوزيد إلى أن الحديث عن الحياة الاقتصادية في مجتمع مثل شمال سيناء لا يعني بالضرورة وجود نظام محكم ودقيق لتقسيم العمل أو التخصص. صحيح أنه يمكن الكلام عن نمط الحياة الاقتصادي القائم على الرعي أو على الصيد أو على الزراعة وما إلى ذلك وكلها أنماط موجودة وقائمة بالفعل في شمال سيناء ولكنها متداخلة، كما أشار أحمد أبوزيد إلى تنمية الزراعة والعناية بالأرض والتربة وتنفيذ عدد من مشروعات التنمية الزراعية بكل ما يقتضيه ذلك الاهتمام بالصيد والزراعة معًا من استقرار في الأرض وانصراف عن الرعي بالمعنى التقليدي للكلمة، والذي يعني التجول والتنقل والترحال بحثًا عن الماء والعشب ويجمع الأهالي مع السلطات الرسمية على أن كل «صحراء» شمال سيناء قابلة للزراعة إذا توافرت لها المياه. لذا تعتمد على المياه الجوفية والمطر وهي مصادر غير ثابتة ودائمة للمياه. وقد أبدى أحمد أبوزيد ملاحظات مهمة بالنسبة للزراعة فهي عمل تعاوني إلى حد كبير يشارك فيه أفراد تقوم بينهم علاقات عائلية في المجال الأول، وأن الزراعة في شمال سيناء لا تتبع نظام «الدورة الزراعية» لاعتمادها على المطر، وأن العمل الزراعي عمل متواصل طوال السنة رغم ما يقال عن عدم دراية البدو بالزراعة وافتقارهم إلى عنصري الدأب والمثابرة، كما أنه تذاب الفوارق بين الجنسين في بعض أنواع النشاط الزراعي وخاصة أثناء الحصاد.

كما أشار البحث إلى الحكم المحلي والنظام السياسي التقليدي في شمال سيناء، فضلاً عن توضيح مبدأ تمثيل العائلات والعشائر والقبائل الذي راعى في الانتخاب لعضوية المجلس الشعبي على مستوى المحافظة ذاتها أن تمثل كل المراكز حسب عدد السكان، وحيث يتألف المجلس نفسه من ثمانين عضوًا مما يتطلب اتفاق الجماعات القرابية أو القبلية على من يمثلها ثم يتقدم بالترشيح.

العائلة الصحراوية: تعرضت الدراسة إلى البناء العائلي (التقليدي) في شمال سيناء الذي يقوم على الزواج الداخلي التعددي، وكلا العنصرين هما وظيفة من وظائف مبدأ

(العصبية) الذي يرتكز عليه أيضًا البناء السياسي القبلي، فالأهالي يفضلون الزواج الداخلي ويرحبون بذلك لعدة أسباب اقتصادية (تتعلق بالرغبة في المحافظة على الثروة بمختلف أشكالها) وسياسية (تتعلق بالتماسك الاجتماعي والسياسي إزاء الجماعات القرابية والقبلية الأخرى). ويفضل الزواج من أبناء العمومة من الدرجة الأولى، ولا يعني ذلك إجبار الفتاة على شخص معين بالذات؛ إذ للفتاة الحق في الاختيار بين أبناء عمومتها إذا كان هناك أكثر من ابن عم واحد.

وتعدد الزوجات يعد نظامًا اجتماعيًّا معترفًا به حتى من الزوجة نفسها. والنظام يحفظ للزوجة الأولى مكانتها واحترامها وأولويتها. كما أن الرجل يحرص على مرضاتها والحصول على موافقتها قبل أن يقدم على الزواج الثاني، ويعبر عن ذلك عمليًّا قبل اتمام الزواج الجديد بتقديم «كبارة» لها إكبارًا لشأنها أو يدفع «رضاوة» لإرضائها إن هي غضبت لذلك.

والجماعة القرابية التي تؤلف وحدة اجتماعية فعالة في الحياة اليومية وهي «البيت»، أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم الجماعة المنزلية، ويكون «البيت» وحدة قرابية يختلف حجمها من حالة لأخرى، ولكن المعيار الأساسي فيها هو ارتباط أعضائها بروابط لقرابة العاصبة وتعاونها في الحياة اليومية في مختلف المجالات، والبيت هنا لا يقتصر على «سكان» ذلك المسكن لأن هذه الوحدة القرابية العاصبة قد تتألف من أشخاص يعيشون في مساكن مستقلة وإن كانت متجاورة في العادة، ولكنهم يتعاونون فيما بينهم وتقوم بينهم روابط اجتماعية واقتصادية والتزامات وواجبات وحقوق متبادلة.

ب- **الثأر في المجتمع العربي:**[11] يقدم سعيد المصري ملخصا عن دراسة أحمد أبو زيد حول الثأر في الوطن العربي نجملها كا يلي:

أولاً: الثأر نظام اجتماعي وليس جريمة: انطلق أحمد أبوزيد في دراسته من مبدأ وظيفي يرى أن الثأر نظام اجتماعي يرتبط بالبناء الاجتماعي السائد والظروف البيئية والاقتصادية التي يمارس في ظلها.

ثانياً: التكتل القرابي يؤجج عداوات الثأر: حالات الثأر لا تتم بين أفراد من حيث هم أفراد ولا حتى بين الأسر الصغيرة التي يتألف كل منها من الوالدين والأبناء الصغار، وإنما

يحدث الثأر بين الوحدات القرابية الكبيرة في التنظيم القبلي والتي تعرف بالبدنات وتضم مئات من الأفراد. وهذا التكتل القرابي يقوّي الضبط الداخلي في كل جماعة قرابية عن طريق إخضاع جميع الأعضاء لسلطان العائلة ككل، مما يكفل عدم خروج أي فرد على تقاليد الأخذ بالثأر السائدة في البدنة التي ينتمي إليها.

ثالثاً: الثأر من قيم الرجولة: ينشأ الثأر في المجتمعات ذات الثقافة الأبوية، وفي هذا الصدد يشير أبوزيد إلى أن قيمة الذكر الاجتماعية تعتبر أعلى من قيمة الأنثى؛ لأن وجود الذكر في العائلة أو القبيلة أو العشيرة يضمن استمرارها في الوجود بفعل الانتساب إلى الذكور. والرجولة تعني القدرة على الأخذ بالثأر.

رابعاً: الثأر يرتبط بالفقر والصراع على الخير المحدود: يشير أبوزيد إلى أن صغر حجم الحيازات الزراعية على العموم وارتباطه بانخفاض المستوى الاقتصادي العام معناه عدم وجود تفاوت اجتماعي شديد بين السكان في القرية، بحيث لا يتيح ذلك الفرصة لقيام علاقات السيطرة من ناحية والخضوع من ناحية أخرى بين تلك الجماعات والعائلات. ولهذا يسود الشعور العام لدى كل جماعة قرابية بأنهم متساوون في مكانتهم بمقدار ما لديهم من رجال، وأن التعدي على الأرض وحدودها هو تعد على الذات الاجتماعية للجماعة يؤدي في الأغلب إلى القتل والثأر.

خامساً: ضعف الدولة يعزز نظام الثأر: يحدث الثأر في المجتمعات المغلقة التي تقوم على الروابط القرابية والضبط الاجتماعي غير الرسمي. ففي تلك المجتمعات يسود العرف وعدم الاكتراث بآليات الضبط الاجتماعي الرسمي ممثلاً في القانون والشرطة.

سادساً: الحلول الممكنة للقضاء على الثأر: يمكن القضاء على الثأر في المجتمعات العربية بعملية التغيير الاجتماعي الشامل للبنية الاجتماعية التقليدية التي يعمل في ظلها نظام الثأر. وفي هذا الإطار يعد التعليم، بلا شك، عنصراً حاسماً في بناء البشر على أسس جديدة تقوم على الاحترام والعمل المشترك والمواطنة واحترام سيادة القانون، وتحرر الفرد من قيود الجماعة القرابية والعصبيات التي تغذي نظام الثأر. كما أن برامج التنمية الاجتماعية

والاقتصادية والسياسية الشاملة كفيلة على المدى البعيد بأن تخلق مجتمعاً جديداً يخلو من الثأر.

سابعاً: تأثير دراسة الثأر في بحوث الأنثروبولوجيا العربية.

إن ما قدمه أبوزيد مازال يحتفظ أيضاً بقيمته الرائدة في ترسيخ مبادئ علمية ثلاثة شكلت معالم أساسية في تاريخ الأنثروبولجيا العربية، وذلك على النحو التالي:

- **توطين البحث الأنثروبولوجي الوظيفي:** اعتمد أبوزيد في إجراء هذه الدراسة على مبادئ التحليل الوظيفي الذي يتبناه في كل بحوثه ودراساته، وبهذه الدراسة تمكن أبوزيد من توطين البحث الأنثروبولوجي لأول مرة في مصر والعالم العربي. لقد كانت دراسة الثأر بشمولها ودقتها وبساطة عرضها بمنزلة دليل عملي لكل من يرغب في اكتساب مهارات البحث الأنثروبولوجي بكل سهولة. كما كانت الدراسة أيضاً تطبيقاً عملياً غير مسبوق في إجراء دراسة أنثروبولوجية لاتقل دقة وإحكاماً عما ينشر من دراسات مماثلة في الغرب.

- **توظيف البحث الأنثروبولوجي لأغراض عملية:** أما في ما يتعلق بالقيمة العملية أو التطبيقية لدراسة الثأر؛ فقد كان أبوزيد حريصاً على إمكان توظيف المعرفة التي توفرها دراسة الثأر في تبصير الحكومة المصرية بالطرق الملائمة للقضاء على ظاهرة الثأر. وضع أحمد أبو زيد البحث الأنثروبولوجي في خدمة قضايا التنمية والتحديث في ذلك الوقت. كان حريصاً على أن توفر دراسته عن الثأر إطاراً جيداً لتحسين السياسات الاجتماعية في مواجهة ظاهرة الثأر. ولم يكن هدف الدراسة تبرير سياسات الحكومة في التصدي لهذه الظاهرة، بل على العكس من ذلك فقد وجّه أبوزيد أعنف نقد علمي لسياسات الحكومة الفاشلة في فهم الثأر وأساليب التعامل الأمني والقانوني القاصرة في التصدي له. ولكل هذه الأسباب كان أبوزيد على قناعة تامة بأن الانتفاع العملي بنتائج هذه الدراسة لمكافحة ظاهرة الثأر سوف يعود بالفائدة على ثلاثة أطراف أساسية وهي الحكومة وسياساتها في التنمية وتمكينها من تفعيل مبدأ سيادة القانون في دولة مدنية. وينعكس التوظيف العملي لنتائج الدراسة إيجاباً أيضاً على حياة المبحوثين البائسة والتي تعد خارج التاريخ، حيث يمكن أن يساهم ذلك في تغيير نوعية الحياة لديهم للعيش الكريم في أمان، وسوف يستفيد البحث

الأنثروبولوجي أيضاً من هذا التوظيف العملي لبحوثه بتطوير معرفته وأدواته وقدرات باحثيه في إطار خدمة التنمية وحل المشكلات المستعصية إلى جانب التراكم المعرفي الذي يفيد العلم نظرياً ومنهجياً. هذا موقف علمي يتمتع بمصداقية كبيرة في بناء علاقة جيدة بين العلم والسياسة تصب في مصلحة المجتمع.

1. النموذج الإنقسامي:

ينتقد لطفي الإدريسي الطرح الانقسامي الذي اعتمده الأنثروبولوجيون الغربيون على طبيعة تكوين المجتمعات العربية: أكد الباحث المغربي بول باسكون (P.Pascon) ، حين اعتبر بأن القبيلة بالمغرب تشكل "جمعية سياسية مبنية على عوامل اقتصادية، جغرافية، أي علاقات الإنسان بالأرض والطاقة البشرية والثروة الطبيعية لفضاء ما، وفي مستوى تكنولوجي معين ؛ وليست الأنساب هنا سوى تعبيرا عن إيديولوجيا.[12] أو كما يضيف الأستاذ (عبد الكبير الخطيبي):[13] فمن ارتباط أو تفكك هذه الأنساب، تنبعث حركة للسيطرة متخفية وراء إيديولوجية نسبية، ووراء مساواة مفترضة بين الأجزاء. وبالعودة إلى (بول باسكون)، يمكن أن نستحضر هذا النص الذي يلخص – في اعتقادنا – أهم عناصر نقده للنظرية الانقسامية: "أعتقد أن القبيلة في شمال إفريقيا الحديث (ق. 19 و20)، ليست تجزيئية إلا حين ننسى وجود عائلات وأنساب في الأسفل، ووجود سلطة المخزن في الأعلى. وهي ليست تجزيئية، لا في المجتمع الصغير micro- société ولا في المجتمع الكبير macro- société .

لقد كان هدف النظرية الانقسامية واضحا إذن، وهو الإيهام بأن المغرب لم يكن قط دولة ممركزة وموحدة، - (وهو نفسه الموقف الذي عبر عنه، صراحة، ابن خلدون من قبل)- وإنما كان عبارة عن مجتمع انقسامي، يقاوم سلطة المخزن ككيان غريب عن جسم هذا المجتمع القبلي/البربري.

لقد ظل الانقساميون بذلك، أوفياء لأطروحة (R. Montagne) حول "البرابرة والمخزن".[14] بل أكثر من ذلك، قد شكل (ابن خلدون) المرجع الأساس دائما بالنسبة إليهم جميعا: سواء بتأكيده على أهمية "النسب" في تقعيد العلاقات الاجتماعية والسياسية أو في

تضخيمه لعوامل "الصراع العصبي"، كصراع بين "البدو" و"الحضر" أو بين "القبيلة" و"الدولة"، أو بنزعه صفة التاريخية (L'historicité)عن المجتمعات المغاربية. ولا شيء يدعو للغرابة أو الاستغراب هنا، أمام الشهادة التي أدلى بها (إرنست كلنر) في حق "معلمه الأول" ابن خلدون، والذي لا يتردد في نعته بالأب المؤسس للخطاب الانقسامي.

2. دراسات حوض الحماد:[15]

عرضنا هذا النوع من الدراسات لأنه من المشروعات التنموية التي أشركت الأنثروبولوجيين التطبيقيين لأنهم ساهموا بتزويد الفاعلين بمعلومات حول طبيعة المنطقة وتركيبتها الاجتماعية والثقافية وتحقيقا لخطة عمل في مشروع حوض الحماد والخاصة بإعداد الدراسة التقييمية للموارد الطبيعية والبشرية في الحوض، وتنفيذا لاتفاق المبرم بين المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي المتضمن وضع الإطار العام للبرنامج التنموي، قام المركز العربي بالتعاون مع الأقطار العربية المشاركة وهي: المملكة الأردنية الهاشمية – المملكة العربية السعودية – الجمهورية العراقية - الجمهورية العربية السورية، بتنفيذ المسوحات والدراسات التقييمية لمختلف الموارد الطبيعية والبشرية (المناخ - المياه - التربة - المراعي- الثروة الحيوانية - الدراسات الاجتماعية والاقتصادية) والتي كانت الأساس في اعداد البرنامج المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يهدف إلى النهوض بمجتمع الحماد وتحسين امكانياته وموارده الطبيعية والبشرية.

3. الأنثروبولوجيا تتنبأ بالحروب المستقبلية:

وفي مقال يبيّن أهمية الأنثروبولوجيا التطبيقية في منع وقوع الحروب والصراعات صدر بجريدة الشرق الأوسط عنوانه 50 سنة من «علم الإناسة» في السودان:[16]

عرف علم الأنثروبولوجيا تحوّلات كبيرة، خاصة في ظل الحياة المعاصرة وتعقيداتها المتداخلة. وبحسب ألن جرونبوم، رئيسة قسم الأنثروبولوجيا بـ «جامعة بوردو» في الولايات المتحدة فإن «الأنثروبولوجيا تسهم اليوم بدور كبير في فهم ما يجري في العالم، خاصة أن المجتمعات تتغير باستمرار. «فمن خلال الاستماع إلى ما يقوله الناس في المناطق

المحلية نحاول أن نقارن هذه المتغيرات بأخرى مشابهة مرت بها شعوب غيرها، لنتجنب الصراعات وسوء الفهم من خلال المقارنات والاستنتاجات. أما المتغيرات الحديثة كالعولمة والاستثمارات الاقتصادية على أنواعها، فالسياسيون ينسون أن ينتبهوا إلى آثارها في الآخرين. وتضيف ألن قائلة: «أنا كمتخصصة في الأنثروبولوجيا الطبية والاجتماعية وعملت في السودان في السبعينات، قمت بإلقاء محاضرات على طلاب كلية الطب بجامعة بكاليفورنيا عن ختان الإناث في السودان لأن هناك عددا كبيرا من المهاجرين السودانيين بالولايات المتحدة، وعلى أطباء المستقبل أن يتعرفوا على طبيعة هذه العملية تاريخياً وثقافياً حتى يتفهموا الوضع أثناء عملهم. وهناك اهتمام مماثل في السويد والنرويج وبريطانيا أيضا بالختان، لتدفق المهاجرين هناك. ومن آثار العولمة الاقتصادية أذكر أني مرة أردت شراء جلابية سودانية الصنع من الخرطوم في إحدى زياراتي، إلا أني وجدت كل الجلاليب مستوردة من الصين والإمارات. فكيف يحدث ذلك؟ معروف أن أول ما تقوم به جمعيات رعاية الأسرة هو تعليم النساء الحرف اليدوية حتى يساهمن في زيادة دخل الأسرة. فالسلع الجاهزة المستوردة تؤثر بالتأكيد في وضع الأسر الفقيرة، وهنا نلفت المسؤولين الاقتصاديين إلى هذا الجانب. مثال آخر عن تأثير الثقافات، فقد التقيت بربة أسرة بمدينة كسلا شرق السودان كان زوجها قد سافر للعمل في السعودية وعاد بعد عشر سنوات بثقافة مختلفة وأمرها بأن ترتدي النقاب وألا تخرج للعمل في الحقل. وهذا شيء غريب وافد على ثقافة منطقتها. فهي تحتاج للخروج والعمل في الزراعة لإعالة أسرتها، وكانت حزينة للغاية. هذا موضوع مهم لي كأنثروبولوجية أجنبية، لكن على الأنثروبولوجيين المسلمين أن يدرسوه بدقة ويوضحوا مدى التغيير الذي يريدونه لمجتمعاتهم، وما يلائم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية. فالمجتمعات دوما في حالة تغير، لم أر مجتمعا ظل على حاله لسنوات. والقضية هنا هي اختيار التغيير الذي تريده نحو الأفضل، الأمر يحتاج إلى دراسات معمقة».

يشرح الدكتور خليل عبد الله لنا كيف أن الدراسات الأنثروبولوجية كان بمقدورها أن تجنبنا الكثير من المجازر والدماء لو أنها أخذت بعين الاعتبار: «كل صراع كبير سببه تفاصيل صغيرة. في عام 1961 صدر كتاب بعنوان The Ethnic Inequality in

Rwanda وتنبأ بالمجازر التي ستحدث بين قبيلتي التوتسي والهوتو في رواندا، وبالفعل هذا ما جرى بعد ثلاثين عاماً. وخرج كتاب أنثروبولوجي آخر تنبأ بتمزق الصومال وهذا ما حصل. وعام 1978 كتبت عن بذور تمرد لقبيلة الدينكا بجنوب السودان رغم أنها قبيلة لم يسبق لها أن تمرّدت، وذلك عند قيام مشاريع زراعية آلية في أماكن رعوية، فحدثت احتكاكات بينهم تطورت لتمرّد. وهي نفس المشاكل بين البقارة والفور، كذلك مشكلة أبيي وتوسعت الصراعات حين أصبح السلاح سهلاً بين أيدي الناس. لذا يجب فهم التغيرات التي تحدث في المجتمع بصورة مستمرة. لكن من نسميهم Armchairs Scholars أو مثقفي الكراسي الوثيرة يتخذون القرارات من مكانهم من دون أن يعرفوا ما يدور على الأرض. يستطرد عبد الله: «في السودان على سبيل المثال، كل الاتفاقيات التي تمت بين الحكومة والحركات المتمردة بها فجوات لأن الأنثروبولوجيين لم يستشاروا ليستفاد من معارفهم. لا يمكن لبلد أن يتطور دون قيام دراسات اجتماعية توفر معلومات دقيقة. والأبحاث الأنثروبولوجية الجارية الآن ليست على مستوى المشكلات الخطيرة التي يواجهها المجتمع، وغالبيتها تدور عن خروج المرأة للعمل وأثره في الأسرة أو تزايد الهجرة الى دول الخليج والغرب وغيرها».

نسأل عن سبب عزوف الانثروبولوجيين العرب عن دراسة المجتمع الغربي، ولماذا نكتفي بمعرفة تلك المجتمعات عبر ما يقدمونه لنا من كتب ودراسات أو ما نفهمه من أفلامهم السينمائية ومسلسلاتهم التلفزيونية؟! يحكي د. منزول أستاذ الأنثروبولوجيا بجامعة الخرطوم تجربته الخاصة في هذا المجال، فيقول: «منذ سنوات قليلة، تقدمت إلى جامعة بيرجين بالنرويج لعمل دراسة أنثروبولوجية عن مجتمع المهاجرين السودانيين والصوماليين بالنرويج، وتمت الموافقة من قبل أساتذة الجامعة هناك إلا أن الجهة التي تمنح التمويل هناك ترددت كثيراً عندما عرفت أن ميدان بحثي هو مجتمعهم. فشيء جديد عندهم، أن يأتي غريب ويبحث في أرضهم. وجاءني خطاب بالموافقة على التمويل، على أن أقوم ببحثي في مكان آخر! ولم تكن لتحل المشكلة لولا مساعدة أكاديميين من الجامعة. وهذا له علاقة بميزان القوة الاقتصادية. أي أن الغربيين لديهم المال وبه يفرضون شروطهم على الآخرين. فأي طالب

أنثروبولوجيا يأتي من الغرب، لديه ما يكفي للإقامة والتنقل لمدة عامين ليقوم بدراسة مجتمعاتنا بكل أوجهها، بينما طلاب العالم الثالث لا تمويل لهم وبالتالي لا بحوث! أعرف أن الأوروبيين يحلمون بأن يأتي آخرون لدراستهم، ورأيت نرويجيين يسعدون وأنا أطرح عليهم أسئلتي، ووجدت كماً من المعلومات في غاية الدقة والسهولة في مكاتب الإحصاء. لذا تقدمت من خلال هذا المؤتمر بطلب لتوفير الدعم المادي لطلاب دول العالم الثالث حتى يقوموا بأبحاثهم في المجتمعات الغربية.

ويوافق الأنثروبولوجي جونار هالاند من جامعة بيرجين بالنرويج على الفكرة ويقول: «علم الأنثروبولوجيا، كما قال الشهير ليفي شتراوس هو أن ترى نفسك كما يراك الآخرون. والغربيون يهتمون بمعرفة صورتهم من خلال الآخرين». أما ويندي جيمس رئيسة معهد الأنثروبولوجيا الملكي بلندن والأستاذة في جامعة أكسفورد سابقاً فتعلق بالتالي: «نعم ليس هناك طلاب عرب، لكن معظم من يأتون لدراسة الأنثروبولوجيا في جامعاتنا من الدول الأخرى يأتون برغبة منهم في تطوير مجتمعاتهم وفهمها أو هم يرغبون في الحصول على وظيفة في المنظمات الدولية كأوكسفام واليونيسيف وغيرهما، لذا يدرسون بكلياتنا، لكن أبحاثهم الأنثروبولوجية يقومون بها في بلادهم، وكل من لديه فكرة جديرة بالدراسة عن مجتمعنا نرحب به ونشجعه».

تغير علم الأنثروبولوجيا في السنوات الأخيرة، وتوسعت ميادينه، وتقول ألن جرونبوم: «لقد تغير من دراسة الثقافات والاثنيات إلى مجالات أرحب، فأنا في كليتي يقوم طالب بدراسة عن مدمني المخدرات ليعرف لماذا يقومون بذلك؟ وماذا يفعلون إذا أصيبوا بالأيدز؟ يجلس معهم يسألهم ويقوم بمراقبتهم وقد خرج بمعلومات مهمة جداً عن أسباب تعاطيهم للمخدرات حتى يتفهمهم الناس. فالأسباب معظمها اجتماعية وتساعد كثيراً على علاجهم وعلى تجنيب أجيال جديدة مشكلة الإدمان».

الخاتمة:

من خلال عرضنا لنماذج دراسية ذات طابع أنثروبولوجي تطبيقي يتبيّن لنا جليا أهمية هذا المجال العلمي في كافة القطاعات المجتمعية والتنموية لأن وضع ورسم مخطط أي مشروع تسبقه معرفة خصائص ومميّزات المجتمع المراد تطبيق عليه هذا العمل أي كان مجاله حتى يكتب له النجاح، كما يمكن للدراسات الأنثروبولوجية أن تقترح الحلول الواجب اتباعها الممكنة على أرض الواقع. ومن خلال معايشتنا لطبيعة مجتمعنا الجزائري وما لاحظناه لمختلف الممارسات سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي ذات طابع أنثروبولوجي تستحق الدراسة والتطبيق الميداني نذكر أهمها:

في مجال التربية والتعليم: كثير ما تثار قضية تماشي البرامج التعليمية مع التغيرات والتحديثات التكنولوجية ولكن هذا لا يمنع احترام خصوصيات المجتمعات، بإشراك الموروث الثقافي لبلدنا في هذه البرامج لما له أهمية في تكوين هذا الجيل وربطه بثقافة مجتمعه، وغرس فيه هوية ثقافية قوية لا تتأثر بالدخيل الغريب على موروثنا الأصيل بل العمل على الدمج بين الأصالة والمعاصرة دون المساس بالثوابت المتعارف عليها.

في مجال الصحة أو الثقافة الصحية: يجب إعادة إحياء ثقافة إنسانية لصحة على أرض الواقع (المستشفيات، العيادات الخاصة) بمعنى علاقة الطبيب والممرض مع المريض هي إنسانية وليست شيئية أو ميكانيكية. ضرورة الاهتمام بالعلاجات الشعبية لأنها موجودة ولا يمكن نكرانها فهي موروث شعبي علاجي فعاليتها في بعض الحالات لا ينكرها أحد إلا الجاهل بحيثياتها (التجبير، الحجامة، النباتات الطبية ..إلخ).

في المجال العمراني وتوزيع السكنات: مراعاة تشييد المشروعات السكنية لخصوصية المناطق سواء من الناحية التضاريسية، الاجتماعية، الثقافية. وخلال عملية توزيع السكنات يجب مراعاة تجانس الأسر المستفيدة بمعنى متقاربة المستويات الاجتماعية والثقافية ومتقاربة المناطق للحد من ظاهرة الانحراف والإجرام.

إصدار القوانين وفق النمط الاجتماعي والثقافي (الديني) السائد في المجتمعات العربية والإسلامية والإلتزام بتطبيقها (كتاب روح القوانين مصدر مهم في هذا المجال).

أهمية المناسبات الاحتفالية التي تعبّر عن ثقافة مجتمع وما لها من دور مهم في عملية تماسك البناء الاجتماعي وفق النمط التقليدي والذي يفضله الكثير من أفراد المجتمع.

طرحنا بعض هذه الاقتراحات المرتبطة مباشرة بمجتمعاتنا العربية وتعد في نفس الوقت مواضيع بحثية في مجال الأنثروبولوجيا التطبيقية أو مشروع مخبر يتخصص في الدراسات الأنثروبولوجية التطبيقية لأن أهمية أي تخصص تكمن في مجاله التطبيقي.

المراجع والهوامش:

[1] جون فان ويلجن، الأنثروبولوجيا التطبيقية: مقدمة تعريفية، 2002، ص 8.

[2] المرجع نفسه، ص21.

[3] نمط من أنماط مصطلحات القرابة يوجد في قبائل الهنود الحمر.

[4] جون فان ويلجن، مرجع سابق، ص 31.

[5] المرجع نفسه، ص 32.

[6] أبو بكر باقادير، حسن رشيق، الأنثروبولوجيا في الوطن العربي، دار الفكر،دمشق، 2012، ص 20.

[7] برنامج تشريعي وإداري هدفه الإنتعاش الاقتصادي والإصلاح الاجتماعي طُبق في أمريكا في أربعينيات القرن العشرين.

[8] جون فان ويلجن، مرجع سابق، ص 76.

[9] يهدف هذا النوع من الأبحاث إلى فهم العالم عن طريق محاولة تغييره بأسلوبٍ تعاوني ومتأمل، ويؤكد على مبادئ الاستعلام الجماعي والتجريب المتجذرين في الخبرة والتاريخ الاجتماعي.

[10] جون فان ويلجن، مرجع سابق، ص 67.

[11] أحمد أبو زيد وزملائه، الثأر، دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى الصعيد، منشورات المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة: دار المعارف بمصر، 1965.

[12] عبد الله حمودي: "الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة"، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق؛ مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط، عدد: 11، 1985.

[13] عبد الكبير الخطيبي: "النقد المزدوج"، دار العودة، بيروت.

[14] المرجع نفسه، ص 196.

[15] مشروع إدارة حوض الحماد، المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، دمشق، 1983.

[16] جريدة الشرق الأوسط، العدد 10943، 13 نوفمبر 2008.